جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

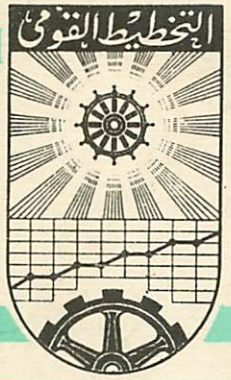

مذكرة خارجية رقم (١٤٠٢)

الاساليب المختلفة لتقييم المشروعات الصناعية مع امكانية التطبيق فى مصر

اعداد

دكتور / محمد عبد المجيد الخطوى

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

فهرس المحتويـــــات

	رقم الصفحـــــه
مقدمـــــة :	
الفصل الاول : مراحل تقييم المشروعات فى الاقتصاد الراسمالى •	١
الفصل الثانى : مراحل تقييم المشروعات فى الاقتصاد الاشتراكى •	٨
الفصل الثالث : دراسة مقارنة فى تقييم المشروعات •	١١
الفصل الرابع : المعادلة التركيبية لتقييم الاستثمار فى الاقتصاد الاشتراكى •	١٣
الفصل الخامس: امكانية التطبيق فى الصناعة المصرية •	٢٤
ـ النتائج والتوصيات•	٣٠
ـ الملاحـــــق •	٣٢
ـ قائمة المراجـــع •	٤١

مقدمـــة :

تستخدم عديد من المناهج والاساليب والمعايير المختلفه فى تقييم المشروعات الصناعية سواء كانت مشروعات جديدة او مشروعات احلال وتجديد . ولقد مرت هذه الاساليب فـــى الاقتصاد الراسمالى والاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد المختلط بعده مراحل خلال الزمـــن بهدف تحسينها وتطويرها لكى تخدم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسراع بعمليـة التصنيع خاصة ولم تلق نظرية تقييم المشروعات فى الاقتصاد المخطط رواجا كبيرا نظرا لنـــدره ماكتـــب عنها . ويهتم البحث هنا باساليب تقييم المشروعات الصناعية بالدول الاشتراكيـــة ومحاولة تطبيقها فى الصناعة المصرية حتى تكون اضافة الى ماكتب عنها ومحاولة الاستفادة منها .

ولهذا يهدف هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية :ـ

١ ـ دراسة مراحل تقييم المشروعات فى الاقتصاد الراسمالى او المختلط .
٢ ـ دراسة مراحل تقييم المشروعات فى الاقتصاد المخطط واجراء المقارنة بينها وبين الاساليب الاخـــرى .
٣ ـ محاولة تطبيق الاساليب المستهدفة فى الاقتصاد المخطط فى الصناعة المصرية وخاصـــة فى مجال صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية مع مقارنتها بالاساليب الاخرى .

وللوصول الى الاهداف السابقة قسم اطار البحث الى الفصول التالية :ـ

الفصل الاول : مراحل تقييم المشروعات فى الاقتصاد الراسمالى .
الفصل الثانى : مراحل تقييم المشروعات فى الاقتصاد الاشتراكى .
الفصل الثالث : دراسة مقارنة فى تقييم المشروعات .
الفصل الرابع : المعادلة التركيبية تقييم الاستثمار فى الاقتصاد والمخطط .
الفصل الخامس : محاولة التطبيق فى الصناعة المصرية خاصة لمصنعى لانتاج الطوب الطفلـــى والاسمنتى ومصنع لتعليب الخضر والفاكهة .

الفصل الاول

مراحل تقييم المشروعات فى الاقتصاد الراسمالـــى

فى بداية الاربعينيات نادى بولاك باختيار المشروعات التى تؤدى الى الحصول علـــى اعلى ناتج ممكن من راس المال نظر للندوة النسبية لعنصر راس المال [1] ويسير هـــــذا المعيار طبقا للقاعدة العاملة التى ترى ان التوزيع الكفء للموارد يعنى استخدامه حتى تتساوى الانتاجية الحدية لهذا العنصر فى استخداماته المختلفه • وترتب على تطبيق هذه القاعـــدة فى الدول النامية ان الاستخدام الكامل لعنصر العمل فى مواجهة ندرة موارد راس المال ســوف تؤدى الى انخفاض انتاجية العمل • وقد ادخل الى هذا المعيار بعد ذلك أثر المشروع علـى ميزان المدفوعات وبالتالى اصبح هذا المنهج يؤكد على ثلاثة متغيرات اساسية وهى الدخـــل والقوى العاملة وميزان المدفوعات وترتب المشروعات تبعا لذلك •

وانتقد هذا المعيار نظرا لتركيزه على الناتج الكلى وليس معدل النمو ومتوسط دخـــل الفرد وتوزيع الدخل القومى واثر المشروع على الاستثمار فى المستقبل وغياب البعد الاجتماعى •

قدم كهن معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية حيث ان تقدير مساهمة المشروع للاقتصاد القومى تختلف من وجهة نظر المشروع الفردى [2] والسبب الاساسى الكامن فى معيار دوران راس المال السابق الاشارة اليه هو تركيز على العائد من وجهة نظر المشروع الخاص• وطبقا لمعيـار الانتاجية الحدية الاجتماعية يجب اختيار تلك المشروعات التى تؤدى الى اعلى اضافة صافيـــه للناتج القومى من وحدة الاستثمار • ويتحقق الوصول الى اعلى ناتج قومى اذا تساوت الانتاجية الحدية الاجتماعية للاستثمار فى جميع استخداماته • وفى هذا المعيار يراعى الآتى :

---

1) Polak, Balance of Payments of countries Reconstructing with the Aid of Foreign loans, G.J.E., 1943.

2) Kahn, A.F., Investment Criteria in Development Programmes Q.J.E., 1951.

أ ـ تيار الناتج المتوقع والنفقات المتوقعة فى التشغيل طوال حياة المشروع .

ب ـ اثر الاستثمار على العائد الاجتماعى وهذا يعنى تقدير للآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار نتيجة للعلاقات المتبادلة والمتشابكة لهذا المشروع بكافة المشروعات الاخرى على نطاق الاقتصاد القومى .

جـ ـ عند حساب النفقات يجب ان نضع فى الاعتبار النفقة الاجتماعية وليس النفقة من وجهة نظر المشروع الخاص وبالتالى يلزم استخدام الاسعار المحاسبية فى تقدير النفقات .

حاول تشينرى ان يطور المعيار الخاص بالانتاجية الحدية والاجتماعيا فى هذا المنهج باستخدام صيغة جديدة لهذا المعيار .[1] وفى ضوء هذا المعيار فان الانتاجية الحدية الاجتماعية تعتمد على الدخل القومى وميزان المدفوعات وتوزيعات الدخل . ويمكن حساب أثر المشروع على الانتاجية الحدية الاجتماعية عن طريق طرح مجموع نفقات الانتاج زائد الآثار الضارة على ميزان المدفوعات كنسبة من الاستثمار من الزيادة الصافية فى قيمة الانتاج زائد الزيادة فى قيمة الانتاج نتيجة لوجود الوفرات الخارجية كنسبة من الاستثمار .

يعتبر معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية خطوة الى الامام اذ يقيس العائد الاجتماعى الا انه لم يراعى نمط توزيع الدخل فى المستقبل وأثر المشروع على الاستثمار وكما لم يراعى متوسط دخل الفرد .

ونظرا لعدم تعرض المنهج السابق لاثر المشروع على اعادة الاستثمار فقد قدم ليبنسن وجالنسن معيار نصيب العامل من القدر المعاد استثماره[2] ويتأتى بلوغ هذا الهدف عن طريق زيادة نصيب العامل من راس المال . ويتم حساب نصيب العامل من القدر المعاد استثماره فى مشروع معين عن طريق اضافة حجم الاستثمار اللازم للمشروع الى تلك القدار من الاستثمار الذى يعاد استثماره سنويا من الزيادة فى الناتج نتيجة الاستثمار فى المشروع ثم نقسم المجموع على حجم العمل فى الفترة الزمنية موضوع البحث .

---

1) H.B. chenery, The Application of Investment criteria, Q.J.E., 1953.

2) Galenson, W. and H. leibenstein, Investment criteria and Economic Development, G.J.E.

ويتلخص هذا المعيار فى المساواه بين القيمة الحدية للقدر المعاد استثماره فى كافة الاستخدامات ولقد ادخل المعيار السابق اعتبارات هامة لم تدخلها المناهج الاخرى السابقة مثل تركيزه على معدل النمو والانتاجية الا أنه قد أهمل تأثير المشروع على بعض المتغيرات الهامة كأثر المشروع على ميزان المدفوعات وافتراضاً أن كل زيادة من الربح سوف تؤدى بطريقة آلية الى زيادة الاستثمار. وعلى أساس هذه الاساليب السابقة تم التطوير لها فى مناهج منظمه التنمية الصناعيه ، ومجلس التعاون الاوربى ، البنك الدولى وفى المجالات الفردية الاخرى (١).

وتستخدم هذه المحاولات الفردية كأسلوب تبرجن ومعيار تشينرى فى التطبيق (٢).

ويمكن القاء الضوء على أهم خصائص منهج منظمة الدول الاوربية للتنمية ومنهج منظمة الدول الصناعيه فيمايلى :-

١- قياس الاثار المباشرة وغير المباشرة التى تنتج من المشروع خلال حياته وفى فترة الانشاء واستخدام أساليب الخصم للتدفقات للحصول على صافى المنافع باستخدام سعر خصم اجتماعى.

---

1) Unido, Guidelines for project Evoluation, 1972, little and Mirrlees, Project Appraisal and Planning for developing countries, London, 1974, Squaire and Van der take, Economic Analysis of Projects, Baltimore 1975, Helmers, Project Planning and income Distribution, in Studies in Development and Planning, Netherlands, 1979.

2) Yousry Saadek, Analysis of some Aspects of Investement Planning and Project.

Evqluation, Memo. No. 698, INP, 1978.

٢— تستخدم فى التقييم الاسعار المعبره عن التكاليف الاجتماعية لكل من المنافع والتكاليف هذا مع العلم أن هناك اختلاف فى أساليب تصحيح الاسعار فى كل منهما .

٣— أن معيار الاختيار أو المفاضلة بين البدائل أو طلب تعديلها واعادة دراستها من جديد ليس هو الربح التجارى ولا حتى الارباح التى تعكس الاسعار الاجتماعية بل ذلك التى تهدف الى تحقيق الهدف الرئيسى والاهداف الفرعية لعملية التنمية . ففى منهج منظمة الدول الاوربية للتنمية نجد أن المعيار هو الاستثمار مقوما بالنقد الاجنبى الناتج من المشروع أى صافى مايمكن تخصيصه للاستثمار منها بالمعيار أن الاستثمار هو الجزء الأول من مكونات الدخل القومى . وأما فى المنهج الثانى (منظمة التنمية الصناعية) فيستخدم جملة الاستهلاك كمعيار من معايير الاستثمار باعتبار أن الاستهلاك هو الهدف الثانى من أهداف التنمية حيث أنه يقيس مستوى المعيشة ومستوى الرفاهه . وكما يدخل فى الاعتبار عند القياس أثر المشروع على توزيعات الدخل سواء بين فئات الدخل المختلفه أو فى الاجل الطويل بين توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك وكذلك توزيعات الدخل الاقليمية . وذلك عن طريق استخدام أوزان ترجيحية وبالتالى يصبح المعيار معيارا أكثر شمولا .

٤— يعتمد المنهجان على اعداد جداول لتدفقات المنافع والتكاليف تسمى جداول التدفقات النقدية وذلك بالاعتماد على معلومات تفصيلية من واقع دراسة الجدوى ومن خارجها . (١)

وحيث أن منهج منظمة التنمية الصناعية يعتبر مقبولا من وجهة نظر الاقتصاديين وبالتالى

---

(١) د . محمد عبد المجيد الخلوى — البيانات والمعلومات اللازمة لاعداد وتقييم المشروعات الصناعية — مذكرة خارجية رقم (١٢٠٤) — معهد التخطيط القومى ١٩٨١ .

انتشر استخدامه من الناحية العملية والتطبيقية فانه يمكن عرض بعض خصائصه فيما يلي :-

يقسم دليل العمل الى ثلاث مراحل رئيسية وهى :-

١- تقدر المنافع والتكاليف خلال السنوات المختلفة من عمر المشروع فى المرحلة الأولى على أساس سعر السوق لكى يصل الى القيمة الحالية لصافى المنافع .

٢- يجرى تعديل لاسعار المخرجات والمدخلات على الاساس التالى وذلك فى المرحلة الثانية :-

أ - تقييم المنافع على أساس الرغبة فى الدفع اذا ماكان المشروع يؤدى الى زيادة العرض من السلع (تحتاج هنا الى اعداد منحنيات الطلب لهذه السلع) .

ب- تقييم المنافع على أساس سعر التصدير فوب أو سعر الواردات سيف اذا ماكان المشروع يقوم بتصدير منتجاته أو بعضها أو بالانتاج المحلى محل الواردات .

جـ- اذا ماكان المشروع مشروع احلال (أى لايؤدى الى زيادة العرض) فان تكلفة الانتاج فى المصنع القديم تعتبر الاساس فى تقدير الايرادات للمشروع الجديد .

د - اذا أدى المشروع الى نقص العرض من مستلزمات الانتاج فان الرغبة فى الدفع تعتبر هى الاساس لتقدير التكاليف الاقتصادية لهذه المستلزمات فى هذه الحالة .

هـ - أما اذا أدى قيام المشروع الى زيادة المعروض من مستلزمات الانتاج اللازمة للمشروع فتعتبر التكاليف الحديه للزيادة هى الاساس فى تقدير الاسعار الاجتماعية لهذه المدخلات .

و - ان مستلزمات الانتاج المستورده للمشروع أو مستورده لمشروع آخر نظير قيام مشروعنا فان سعر الاستيراد سوف هو أساس التقدير للتكاليف الاجتماعية لهذه المدخلات في هذه الحالة .

ز - تقدر قيمة المعلمات القومية كسعر الصرف الاجتماعي وسعر الظل للأستثمار .... الخ بناء على مجموعة من الفروض (١) .

٣- تضم هذه المرحلة أثر المشروع على توزيع الدخل سواء بين الادخار والاستهلاك أو بين فئات الدخول المختلفة أو اعادة التوزيع للأقليم . والفرق بين قيمة المشروع في التقييم المالي وقيمة المشروع في التقييم الاقتصادي يعادل القيمة التي تم توزيعها من الاستهلاك (باعتباره هو المعيار هنا) بين الفئات المختلفة . ونجد هنا أن فئة تحصل وفئة تخسر ولكن المجموع الكلي لها يعادل الصفر . والمنافع التي تتحقق لكل فئة تحصل منها (عن طريق الميل الحدي للأدخار لكل مجموعة) على منافع الاستهلاك عن طريق ضرب منافع الادخار في السعر الاجتماعي للأستثمار والذي يمثل مكافيء الادخار من منافع الاستهلاك . وباضافة هذا الجزء من الاستهلاك الى الاستهلاك الكلي الذي تحقق من جراء الخطوات السابقة (وذلك خلال عمر المشروع) نحصل على قيمة المشروع بعد أن تكون قد أخذنا في الاعتبار الاثار الاقتصادية والاثار التوزيعية للمشروع .

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق هذا المنهج يتطلب مجموعة من البيانات تؤخذ من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وبيانات عن المعلمات القومية (سعر الخصم - السعر الاجتماعي لرأس المال - معدل الأجر الاجتماعي - سعر الصرف الاجتماعي) وكذلك توافر نظام الاسعار المحاسبية لخدمة أغراض تقييم المشروعات ، ويحتاج ايضا الى بيانات من قوانين الضرائب والرسوم الجمركية ، والطاقة الانتاجية لبعض المدخلات والمخرجات وخطط التجارة الخارجية . ومن هذا نجد أن نجاح تطبيق هذا النهج تعتمد على مدى توافر المتخصصين في استخدام هذا النهج وتوافر البيانات والمعلومات اللازمة له .

---

(١) للمزيد عن تقدير هذه المعلمات في الاقتصاد المصري انظر :
د . محمد الخلوي - مستقبل الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - معهد التخطيط القومي ١٩٨٢ ، د . صقر أحمد صقر . المعلمات القومية - ورقة مقدمة لبرنامج تقييم المشروعات الصناعية المنعقد بين معهد التخطيط والبنك الدولي ١٩٨٢ .

ونظرا لعدم توافر ذلك بالكم والكيف المناسبين نجد ان المشروعات التى تستخدم هذا النهج فى التقييم فى الدول النامية تلجأ الى التبسيط واستبعاد تقدير بعض المؤشرات وبالتالى نجد أنه من الناحية العملية ان التقييم المالى هو المستخدم فى تقييم المشروعات الصناعية .

الفصل الثانـــى

مراحل تقييم المشروعات فى الاقتصاد الاشتراكى

اعتمدت الحسابات الاقتصادية لمشروعات الاستثمار فى المرحلة الأولى فى الاقتصـــاد الاشتراكى على مجموعة من المعايير الجزئية وهى انتاجية العمل ، انتاجية رأس المـــال معامل رأس المال ، معامل العمل لرأس المال ، ومعامل المواد الخام للأنتاج . الا أنـــه وجد أن هذه الأهداف متعارضة بعضها مع البعض الآخر فنجد مثلا أن زيادة انتاجية العمل تؤدى الى زيادة معامل رأس المال للعمل وأنه ربما تؤدى زيادة انتاجية العمل الى زيـــادة معامل المواد الخام للانتاج وبالتالى لم تحوز هذه المعايير وهذا الاسلوب قبولا فى المجـــال النظرى والمجال التطبيقـــى .

ولقد ثار الجدل والنقاش منذ بداية الأربعينات فى الاتحاد السوفيتى حول موضوع تحديـد معيار كفاءة الاستثمار حتى استقر على معيار الاستثمار المعروف بمعيار كفاءة الاستثمار أو مقلوبـة معيار فترة الاجتناء . وطبقا للمعيار الأول فان المشروعات تختلف من حيث احتياجاتها الـــى رأس المال أو الاستثمار المطلوب ومن حيث أثرها على النفقات الجارية ، ويقاس معيار الكفـــاءة لرأس المال المستخدم بمقدار الوفر أو التخفيض فى النفقات الجارية ـ لانتاج حجم معين ـ منسوبا الى رأس المال . وتقوم هيئة التخطيط بتحديد معامل معيارى لكفاءة رأس المال على مســـتوى الاقتصاد القومى وعلى مستوى فروع وأنشطة الصناعة فاذا كان هذا المعامل المعيارى أقل مـــن معامل كفاءة المشروع فيجب اختيار المشروع محل الدراسة . وأما معيار فترة الاجتناء فهـــو معكوس معيار كفاءة الاستثمار وتحدده هيئة التخطيط المركزى على المستوى القومى وعلـــى مستوى فروع الصناعة ، فاذا كانت فترة الاجتناء التى تم حسابها للمشروع أقل من الفترة التـــى حددتها السلطة التخطيطية المركزية فيجب اختيار المشروع . (١)

---

1) Dobb, Essay on Economic growth and planning, London, 1960.

وتثور المشكلة حينما ترغب فى المقارنة بين عديد من المشروعات. وفى هذه الحالة الاخيرة يمكن استخدام مجموع التكاليف الجارية وتكلفة الاستثمار والتى تعتمد على معامل كفاءة الاستثمار التى حددته السلطة التخطيطية المركزية (سعر الفائدة لرأس المال) . وبالتالى ترتب أولويات المشروعات طبقا لأقل التكاليف المحسوبة بهذا الاسلوب (١) .

ويعيب هذا المعيار أنه فى اختيارة لعنصر الزمن لايعتبر الا فترة الاجتناء أما الفترة التالية فلا يهتم بما يحدث للمشروع. وفى نهاية الخمسينات كان هناك اتجاه الى استخدام أساليب تعتمد على طرق الخصم فى حساب كفاءة الاستثمار وحساب التدفق النقدى Cash Flow وبالتالى يكون صافى التدفق النقدى هو المعيار الاساسى فى المفاضلة ما بين المشروعات الا أن هذا المنهج لم يحوز قبولا نظرا لاختلاف طبيعة الاقتصاد الاشتراكى وضرورة التوازن ما بين الصناعات الانتاجية والصناعات الاستهلاكية حيث أن مؤشر التدفق النقدى مرتفع فى الصناعة الاخيرة عنها فى الأولى (٢) .

وفى بداية الستينات وعند بناء استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ كرس مجموعة من الاقتصاديين جهودهم فى بناء نظرية لتقييم المشروعات الاستثمارية فى الاقتصاد الاشتراكى وخاصة فى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وفى بولندا والمجر والتى تعتمد على الاسلوب التركيبى فى التحليل وبالتالى اشتقاق المعادلة التركيبية لكفاءة الاستثمار والتى تعالج بعض القصور الواضح فى الاساليب السابقة عليها . وسوف نعرض بالتحليل

١ـ M. Dobb, Notes on Recent Economic Discussion in Papers on capitalism Development and Planning London, 1967.

٢ـ للمزيد عن شروط التوازن بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة واستراتيجية التصنيع انظر :

دكتور عمر محى الدين ـ التخطيط الاقتصادى ـ دار النهضة العربية ١٩٨٢ ، دكتور محمد الخلوى ـ دراسة تحليلية للهيكل الصناعى المصرية ـ مذكرة خارجية رقم (١٣٣٠) معهد التخطيط القومى ـ ١٩٨٢ .

أهم ابعاد احداها [1] .

وأما فى بداية السبعينات لم يتغير شكل النموذج المستخدم كثيرا غير أن حجم المعلمات المستخدمة فيه والمحسوبة على المستوى القومى والقطاعى قد تغيرت نظرا للتغيرات الهيكلية التى تحدث فى الاقتصاد القومى - وكذلك ادخال بعض المشكلات فى النموذج المستخدم كمشكلات ميزان المدفوعات والتوطن الصناعى للمجمعات الصناعية واستثمارات الاحلال والتجديد .

1) PWE, Efficiency of Investment in a Socialist Economy, N. Rakowski, (Edi.) Warsaw 1966.

الفصل الثالث

دراسة مقارنة فى تقييم المشروعات

يقصد بكفاءة الاستثمار فى الاقتصاد الاشتراكى النسبه بين العائد من تنفيذ الاستثمار الى التكاليف المطلوبه للانشاء ثم لتشغيل هذا الاستثمار. والفكره وراء هذه الصيغه العامه بسيطه اذ أن هدف الاستثمار هو الحصول على عائد معين قد يكون زياده الانتاج أو زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو تقليل التكاليف أو كلها مجتمعه. وبسبب النشاط الاستثمارى عادة تكاليف فهو يتطلب تكاليف لانشاء الاصول الثابته (المبانى - الالات - التجهيزات... الخ) وأخيرا استخدام هذه الاصول يتطلب أيضا نفقات جاريه. واذا أريد تحديد مسار الاقتصاد بشكل رشيد حينئذ عند الاضطلاع بالاستثمار يجب تحليل النسبه بين التكلفه والعائد بحيث تكون ذات ميزه أكبر من وجهة نظر الاقتصاد القومى ككل وجعل الاستثمار يؤدى الى التعجيل والاسراع بعملية التنمية الاقتصاديه فى اتجاه مرغوب كلما كان ذلك ممكنا. وحيث ان الهدف هو وضع كفاءة الاستثمار فى شكل حساب اقتصادى فانه يتحتم وبأتقان تحديد مقدار التكلفه الاستثمارية والتكاليف الجاريه والعائد وبعد ئذ قسمة واحده على الآخر واضعين فى الاعتبار أن هذا الحساب يتم من وجهة نظر تعظيم تنميةوتطور الاقتصاد القومى ككل. ومن هذا يتبين مجموعة من الفروض الخاصه بطرق الحساب الاقتصادى لكفاءة الاستثمار. معنى ذلك انها الطريقه التى تحدد الاتى وبدقه كلما أمكن ذلك :-

أ - كيف السبيل لتحديد هذه القيم.

ب- كيف تربط بينهم وكيف نتعامل مع النتائج.

ونجد مما تقدم ان دراسة الجدوى للمشروعات فى الاقتصاد الرأسمالى قد مرت بعدة مراحل أساسيه وهى دراسة السوق، الدراسةالفنيه، الدراسه الماليه، والدراسه الاجتماعيه. والمشروعات الفرديه ينتهى التقييم لها عند الدراسه الماليه وأما الابعادالاقتصاديه والاجتماعية فتدخل فى المنهج عند دراسة المشروعات العامه. هذا بالاضافه الى ان طبيعة العلاقات الانتاجيه فى الاقتصاد الاشتراكى تسمح بقياس واستخدام المعلومات القوميه بواسطه التخطيط المركزيه.